قراءة تحليليّة في نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 (آذار 2020) في المجتمع الفلسطينيّ

تقدير موقف

مدى الكرمل

آذار 2020

ترمي الورقة الحاليّة إلى تحليل نتائج التصويت لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين، وتعزيز تمثيل القائمة المشتركة في الكنيست، بنسبة غير مسبوقة. تقترح الورقة عشرة أسباب أسهمت في رفع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ على وجه العموم، وزيادة التصويت للقائمة المشتركة على وجه الخصوص. وتنطلق الورقة من مقولة مركزيّة ملخَّصُها أنّ الجمهور الفلسطينيّ، منذ تأسيس القائمة المشتركة عام 2015، لم ينظر إليها على أنّها نتاج تحالف أحزاب أو خلاصة مركّباتها، بل تَصوَّرَها وحدة سياسيّة واحدة تُشكِّل الإطارَ السياسيّ الأكثر أهميّة وتنظُّمًا في المجتمع، وينصبّ دَوْرها في تمثيل المجتمع الفلسطينيّ أمام الدولة من خلال الكنيست. وهذا الأمر بدوره يدلّ على صعود أهميّة سياسات التمثيل مقابل سياسات التنظيم،[1] إلّا إذا أدّت القائمة المشتركة دَوْرًا أكبر في تنظيم المجتمع في المرحلة القادمة في شتّى المجالات السياسيّة والاجتماعيّة وغيرها.

مقدّمة:

جاءت انتخابات الكنيست الـ 23 بعد فشل كلّ من الحزبين "الليكود" وَ "أزرق-أبيض" في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات الكنيست الـ 22 (أيلول 2019) التي كانت هي كذلك قد جرت بعد فشل "الليكود" في تشكيل حكومة في انتخابات الكنيست الـ 21 (نيسان 2019)؛ إذ ينصّ قانون أساس الكنيست على أنّه بعد فشل أيّ عضو كنيست (من بين مَن كُلِّفوا) في تشكيل الحكومة خلال الفترات المعتمَدة في القانون، تقوم الكنيست بحلّ نفسها والإعلان عن موعد لانتخابات جديدة. الانتخابات التي تتناولها الورقة الحاليّة هي الثالثة خلال عام واحد، وهو أمر شكّل تحدّيًا للأحزاب تَمَثَّلَ في الحفاظ على القائمة المشتركة، وعلى جاهزيّة الناس للتصويت ومنح الثقة للقائمة مجدَّدًا، ومنع تغلغل الإحباط السياسيّ في نفوس الناس.

جاءت الانتخابات الأخيرة في ظلّ المتغيّرات التالية:

أوّلًا: نشر الخطّة الأمريكيّة، أو ما يُعْرَف بِـ "صفقة القرن"، التي تتناقض مع الإجماع الفلسطينيّ في إسرائيل حول حلّ الدولتين، على أساس إنهاء الاحتلال والانسحاب من المناطق الفلسطينيّة التي احتُلّت عام 1967، وعدم تضمُّنها حلولًا عادلة لمجْمَل قضايا الحلّ الدائم، كما اشتملت الخطّة على بند يتعلّق بتبادل الأراضي والسكّان يتمثّل في نقل المثلّث بأراضيه وسكّانه إلى "الدولة الفلسطينيّة"، أي التخلّص من نحو 350 ألف فلسطينيّ يعيشون في هذه المنطقة.[2]

[1] انظروا الورقة المرجعيّة المقدَّمة إلى مؤتمر مدى السنويّ للعام 2020 حول سياسات التنظيم والتمثيل.

[2] مصطفى، مهنّد. (2018). "أمّ الفحم أوّلًا": اقتراحات التبادل الجغرافيّ /السكّانيّ للفلسطينيّين في وادي عارة /المثلّث. مجلّة قضايا إسرائيليّة، عدد 71. ص 30-71.

ثانيًا: السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيليّ برئاسة بنيامين نتنياهو إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّة، منطلقًا من صفقة القرن، من خلال ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة، وفرض السيادة الإسرائيليّة عليها وعلى المستوطنات هناك.[3]

ثالثًا: السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيليّ إلى حسم الانتخابات الحاليّة، من خلال الحصول على 61 مقعدًا لكتلة اليمين، بدون ليبرمان، وتشكيل حكومة متطرّفة تعمل على وضع المدماك الأخير من مشروع اليمين في ما يتعلّق بمشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ داخل الخطّ الأخضر.[4]

رابعًا: نزع الشرعيّة عن القائمة المشتركة، سواء أكان ذاك في خطاب "الليكود" أم –لاحقًا– في خطاب حزب "أزرق–أبيض"؛ والإجماع الحزبيّ الإسرائيليّ (باستثناء ميرتس) على شطب ترشُّح النائبة هبة يزبك، على الرغم من توصية القائمة المشتركة (باستثناء التجمّع) على چانتس لتشكيل الحكومة إثر الانتخابات السابقة (أيلول 2019)، وهو ما أكّد على وُجهة السياسة الإسرائيليّة صوب تقليص هامش العمل السياسيّ الفلسطينيّ وحرّيّة تعبيره.

نتائج انتخابات الكنيست لدى المجتمع الفلسطينيّ:

بلغت نسبة التصويت في المجتمع العربيّ في هذه الانتخابات (آذار 2020) نحو 65% (لا يشمل ذلك المدنَ المختلطة)، مقارَنة بِـ 60% في أيلول (2019) وَ 49% في نيسان (2019). حصلت القائمة المشتركة في هذه الانتخابات على 577,355 صوتًا، أي ما يعادل 12.5% من أصوات الناخبين، منها 487,911 صوتًا من أصوات الناخبين العرب، أي ما يعادل 87% من مُجْمَل الأصوات، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونيّة. من باب المقارنة، نشير أنّ القائمتين العربيّتين (تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع) حصلتا في نيسان على 337,108 أصوات، أي ما يقارب 70% من مجْمَل الأصوات في المجتمع العربيّ، بينما كانت 30% منها من نصيب أحزاب صهيونيّة. ومقارَنة بنتائج التصويت للقائمة المشتركة في انتخابات عام 2015، حصلت هذه القائمة على 446,583 صوتًا، أي ما يعادل 10.61% من مجْمَل الأصوات، وهي تشكّل 82% من الأصوات في المجتمع العربيّ.[5]

[3] بِنْ، أَلوف. (2020، 23 كانون الثاني). مشهد الضمّ. **هآرتس**. ص 1+3.

[4] مصطفى، مهنّد. (2019). **بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات**. الطبعة الثانية. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسيّة.

[5] انظر موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات عام 2015 على الرابط التالي: https://www.votes20.gov.il/nationalresults

جدول: المقارنة بين الدورات الانتخابيّة البرلمانيّة الأربع الأخيرة في المجتمع العربيّ[6]

	2015	نيسان 2019[7]	أيلول 2019	آذار 2020
عدد الأصوات الممنوحة للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611	487,911
عدد المقاعد	13	10	13	15
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة	82%	70%	80%	87%
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	18%	30%	20%	13%
نسبة الامتناع عن التصويت	36%	51%	40%	35%

أسباب تعزيز تمثيل القائمة المشتركة:

في الإمكان الإشارة إلى عشرة أسباب مركزيّة تُفسّر زيادة تمثيل القائمة المشتركة في الانتخابات الحاليّة، وهي على النحو التالي:

أوّلًا: منذ تأسيس المشتركة عام 2015، كانت هذه هي الانتخابات الأولى التي لم يسبقها صراع ومناكفات بين مركّباتها الأربعة حول المحاصصة وترتيب المقاعد في القائمة. فالدورات الثلاث السابقة (2015؛ نيسان 2019؛ أيلول 2019) سبقت كلَّ واحدة منها أشهُرٌ من السجال بلغ حدودَ المناكفات والاتّهامات، ممّا ترك أثرًا سلبيًّا لدى شرائح اجتماعيّة اعتقدت أنّ القائمة المشتركة تحوّلت إلى مجرّد "سفينة نجاة" يحاول الجميع الوصول من خلالها إلى الكنيست، وليست مشروعًا سياسيًّا يبتغي تعزيز التمثيل العربيّ في الكنيست وتنجيع أدائه. في هذه الدورة، دخلت القائمة المشتركة الانتخابات بغياب لهذه المناكفات بين مركّباتها، وكذلك بين قواعد هذه المركّبات، بل على العكس من ذلك كان ثمّة عمل جماعيّ ميدانيّ ترك أثرًا إيجابيًّا على جِدّيّة هدفها صوبَ تعزيز التمثيل العربيّ.

[6] (لا يشمل ذلك المدنَ المختلطة)

[7] الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع.

ثانيًا: أسهمت الخطّة الأمريكيّة، أو ما تسمّى "صفقة القرن"، في زيادة التصويت للقائمة المشتركة. اقتنع الجمهور العربيّ أنّ تعزيز القائمة المشتركة سيكون على حساب زيادة قوّة تمثيل كتلة اليمين بقيادة حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، ممّا سيمنع حكومة اليمين من تنفيذ وعودها بضمّ أجزاء من الضفّة الغربيّة وفرض السيادة الإسرائيليّة على هذه المناطق. هذه القناعة ازدادت في أعقاب نتائج انتخابات الكنيست في أيلول عام 2019. فمع صعود تمثيل القائمة المشتركة إلى 13 مقعدًا، تَراجَعَ تمثيل كتلة اليمين من 60 مقعدًا في انتخابات نيسان 2019 (حيث خاضت آنذاك قائمتان عربيّتان الانتخابات، وحصلتا معًا على 10 مقاعد) إلى 56 مقعدًا في انتخابات أيلول. واستطاعت القائمة المشتركة تسويق هذه المعادلة عبْر شعاراتها الانتخابيّة، بأنّ إسقاط صفقة القرن يكون بالتصويت للقائمة المشتركة، ولا سيّما أنّ الخطّة الأمريكيّة شملت بندًا يتعلّق بتبادل الأرض والسكّان المتمثّل في نقل المثلّث إلى "الدولة الفلسطينيّة".[8] وتدلّ النتائج الحاليّة أنّ زيادة تمثيل القائمة المشتركة حالتْ دون حصول كتلة اليمين على 61 مقعدًا، بصرف النظر عن كيفيّة تأثير ذلك مستقبَلًا على موضوع صفقة القرن في الحكومة القادمة.

ثالثًا: الخوف الذي ازداد لدى الجمهور الفلسطينيّ من إمكانيّة استمرار حكم الليكود برئاسة نتنياهو في الفترة القادمة؛ فقد تعزّزت القناعة لدى الجمهور الفلسطينيّ أنّ كتلة اليمين قادرة أن تفعل ما تشاء إذا أرادت ذلك دون أيّ رادع قانونيّ، أو دوليّ، وأنّ السياق الإسرائيليّ والإقليميّ والدوليّ لا يتيح لهذه الكتلة اتّخاذ أيّ قرار تريده إلّا من منطلق القوّة والقدرة على فعل ذلك. لم يكن التفكير في البديل لحكومة اليمين واردًا أو متغيّرًا حاضرًا في هذه المرحلة، وإنّما كان التركيز على منع الليكود من تشكيل حكومة، وقد ركّزت القائمة المشتركة على ذلك في حملتها الانتخابيّة، معتبِرةً أنّ الهدف الأساسيّ للتصويت لها هو إسقاط اليمين.

رابعًا: غياب التمثيل العربيّ في أحزاب اليسار الصهيونيّ. على سبيل المثال، في نيسان عام 2019 صوّت قرابة 40 ألف ناخب عربيّ لحزب "ميرتس"، وهو ما ساعده على تجاوز نسبة الحسم، وكان ذلك بسبب وجود مرشّحَيْن عربيَّيْن في القائمة في مكانين كانا مضمونين. في هذه الانتخابات، وفي تلك التي سبقتها في أيلول المنصرم، تراجَعَ المرشّح العربيّ إلى مكان غير مضمون، حيث جاء ترتيبه السادس في انتخابات الكنيست الـ 22 وحصلت الكتلة ("المعسكر الديمقراطيّ") على خمسة مقاعد، وفي انتخابات الكنيست الـ 23 جاء ترتيبه في المكان الحادي عشر في تحالف "العمل – جيشر – ميرتس" الذي حصل على تسعة مقاعد، وقد اعتُبِر هذا عملًا إقصائيًّا للتمثيل العربيّ، ممّا دفع بالكثير من المصوّتين العرب لهذين الحزبين (العمل وميرتس) إلى التصويت للقائمة المشتركة. فعلى سبيل المثال، في مدينة كفر قاسم، مسقط رأس المرشّح العربيّ في حزب ميرتس، حصل هذا الحزب في انتخابات الكنيست الـ 21 على 3,300 صوت تقريبًا، أي ما يعادل 38% من

[8] The White House. (2020). **Peace to Prosperity: A vision to improve the lives of the Palestinian and Israeli people**. P: 13.

مُجْمَل الأصوات في المدينة، بينما بلغ عدد الأصوات في انتخابات الكنيست الـ 23 لتحالف "العمل – چيشر – ميرتس" 725 صوتًا، أي ما يعادل 6.5% من مُجْمَل الأصوات في المدينة.

خامسًا: زيادة التصويت للقائمة المشتركة في المجتمع اليهوديّ. أسهَمَ التحالف بين "العمل" وَ "چيشِر" وَ "ميرتس"، في الانتخابات الأخيرة، في زيادة نسبة المصوّتين اليهود للقائمة المشتركة احتجاجًا على هذا التحالف من جهة، وعلى إقصاء التمثيل العربيّ منه من جهة ثانية، واعتبار بعض منهم أنّ اليسار في إسرائيل أصبح يتمثّل في المشتركة. كذلك إنّ تأييد تحالف "العمل – چيشر" ضمن هذا التحالف مع "ميرتس" في تأييد شطب ترشُّح النائبة هبة يزبك، في لجنة الانتخابات المركزيّة، أدّى إلى إثارة غضب في أوساط يهوديّة ديمقراطيّة داعمة لميرتس، دفعتها إلى التصويت للقائمة المشتركة؛ إذ بلغ عدد المصوّتين اليهود للقائمة المشتركة (يشمل المغلّفات المزدوجة ولا يشمل المدن المختلطة) في هذه الانتخابات 27,774، مقارنة بِـ 17,850 في الانتخابات السابقة.

سادسًا: نزع شرعيّة القائمة المشتركة. اشترك الحزبان الكبيران والمتنافسان على تشكيل الحكومة، "الليكود" وَ "أزرق–أبيض"، في نزع الشرعيّة عن القائمة المشتركة؛[9] إذ استمرّ نتنياهو في التحريض على القائمة المشتركة، بينما أعلن حزب "أزرق أبيض" أنّه يرفض أيّ تعاون مع القائمة المشتركة في تشكيل الحكومة، حتّى لو كان الخيار هو الدعم من خارجها، معلنًا عن توجُّهه في تشكيل حكومة تعتمد على "أغلبيّة يهوديّة". جاءت مثابرة "أزرق–أبيض" على نزع شرعيّة القائمة المشتركة خضوعًا لدعاية "الليكود" التي ركّزت على أنّ چانتس يرغب في تشكيل حكومة مع المشتركة، حيث ردّ الحزب على هذه الدعاية بتكثيف رفضه لكلّ تعاون مع المشتركة من جهة، ووجود كتلة في الحزب ترفض التعاون مع المشتركة من منطلقات أيديولوجيّة عنصريّة من جهة ثانية، فضلًا عن دعم الحزب لشطب ترشُّح النائبة عن حزب التجمّع هبة يزبك. وجاء موقف "أزرق–أبيض" على الرغم من توصية المركّبات الثلاثة في القائمة المشتركة (ما عدا التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ) على چانتس لتشكيل الحكومة في أيلول عام 2019. أدّى خطاب نزع الشرعيّة عن القائمة المشتركة دَوْرًا مهمًّا في تكتُّل الناس حولها، والرغبة في زيادة تمثيلها، بحيث يكون ذلك هو الردّ المناسب على محاولة نزع شرعيّتها.

سابعًا: ضعف خطابِ المقاطَعة وتنظيمِه. حاول تيّار المقاطَعة تنظيم نفسه هذه المرّة، من خلال تحالف بين حزب الوفاء والإصلاح، وحركة أبناء البلد، وحركة كفاح وأوساط أخرى، مطلقين حملة لمقاطعة الانتخابات في مؤتمر أُطلِقَ عليه "مقاطعون".[10] لكن على الرغم من هذا التحالف، لم يكن خطاب المقاطَعة حاضرًا حتّى بالمقارنة مع الدورات السابقة. ويعود ضعف حملة المقاطَعة إلى عوامل عدّة، منها: الأوّل: ضعف مقولات خطاب المقاطَعة أمام مقولات المشارَكة، حيث

[9] رزق الله، باسل. (2020، شباط). المشترك الفلسطينيّ في برامج الأحزاب الصهيونيّة. **ورقة تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

[10] موطني 48. (2020، 21 شباط). اليوم الجمعة: مؤتمر "مقاطعون" للكنيست بمشاركة "الوفاء والإصلاح" "أبناء البلد" "كفاح" وأوساط وطنيّة مستقلّة، **موطني 48**.

اعتمد الخطاب على تذكير العرب بدَوْر الكنيست في معاداة الشعب الفلسطينيّ، من خلال استذكار أحداث وقوانين تتعلّق بذلك. في جوهر هذا الخطاب هنالك تعزيز لعامل التخويف من مؤسّسة الكنيست، وما قامت به هذه المؤسّسة ضدّ الشعب الفلسطينيّ على وجه العموم، وضدّ فلسطينيّي الداخل على وجه الخصوص، وكذلك الخوف من "تبييض" صفحة إسرائيل على أنّها ديمقراطيّة. ولكن ما لم يدركه هذا الخطاب، الذي لم يجدّد مقولاته، أنّ التخويف من الكنيست في السياق السياسيّ الراهن يدفع بالناس إلى المشاركة فيها، وعلى وجه التحديد في أعقاب خطاب ومحاولات اليمين منع مشاركة العرب في الانتخابات، وتقليص التمثيل العربيّ في الكنيست خوفًا منهم أيضًا، أو تخويفًا منهم. إذا حلّلنا جوهر خطاب المقاطعة، والخوف، فسنجد أنّ الكنيست –إذا كانت مخيفة مع تمثيل عربيّ– ستكون مخيفة أكثر إنْ خَلَتْ من التمثيل العربيّ، ومخيفة أقلّ مع تعزيز التمثيل العربيّ، ولا سيّما أنّ التمثيل العربيّ أسهَمَ مرّتين في منع نتنياهو من تشكيل حكومة (على الأقلّ هذا ما يعتقده الجمهور المشارك). الثاني: أنّ حملة المقاطَعة افتقرت إلى التنظيم والحضور مقارنة بالحملات الداعية للمشاركة، والتي جنّدت أموالًا طائلة من أجل تشجيع الناس على المشاركة وإقناعهم بذلك (على سبيل المثال: تنظيم "الائتلاف").[11] الثالث: غياب الطرح الجِدّيّ للبديل عن المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة الإسرائيليّة، فلم يعد الجمهور مقتنعًا بمقولات مثل إعادة انتخاب لجنة المتابعة كبديل عن المشاركة، وجزء منه لا يرى تناقضًا بين الاثنين، فضلًا عن أنّ مقولات مثل بناء المشروع الوطنيّ والنضال الشعبيّ أضحت مقولات عموميّة شعاراتيّة، وأيضًا هنالك جزء من المشاركين لا يجدون وجهَ تناقُض بينها وبين المشاركة، بل إنّهم يشتركون بهذا الطرح مع المقاطعين.

ثامنًا: ظهرت القائمة المشتركة في هذه الحملة في حالة انسجام بين مركّباتها، وتقريبًا بدون أخطاء في الحملة الانتخابيّة، أو زلّات في تصريحات أعضائها، وبدا للجمهور أنّها تعمل بانسجام، فضلًا عن أنّها اعتمدت على حملة انتخابيّة هادئة من خلال طَرْق الأبواب والوصول إلى عدد كبير من الجمهور. وقد يكون مردّ هذا أنّ الحملة الانتخابيّة والرسائل الدعائيّة التي اعتمدتها القائمة المشتركة ومرشّحيها ركّزت على الجوانب المدنيّة، مع التطرّق إلى الجانب المتعلّق بنقل المثلّث إلى الدولة الفلسطينيّة فقط من الخطّة الأمريكيّة. في هذا الصدد، لم تختلف مضامين حملة المشتركة كثيرًا عن الحملة السابقة.[12]

تاسعًا: ثمّة رغبة لدى قِطاعات كبيرة من الجمهور العربيّ في القيام بدَوْر أكبر في السياسة الإسرائيليّة. الكثير من استطلاعات الرأي تشير أنّ الجمهور الفلسطينيّ يريد أن يكون جزءًا من الحقل السياسيّ الإسرائيليّ ومؤثّرًا فيه،[13] بصرف النظر عن مدى

[11] الغزال. (2020، 31 كانون الثاني). انطلاق الائتلاف–لرفع نسبة التصويت في صفوف المواطنين العرب. **الغزال**.

[12] مدى الكرمل. (2019، أيلول). نتائج الانتخابات (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها: قراءة أوّليّة. **ورقة تقدير موقف**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

[13] صعابنه، عميد. (2019، حزيران). تحليل مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من أنماط المشاركة السياسيّة المختلفة. في: **الفلسطينيّون في إسرائيل: تحوّلات المشاركة السياسيّة في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

نجاعة ذلك التأثير ومداه، وفي الوقت نفسه يريد أن يعبّر عن هذا التأثير من خلال قائمة عربيّة، ولا سيّما أنّه يدرك تمامًا أنّ الأحزاب الصهيونيّة، على الرغم من تأثيرها السياسيّ، لا تنظر إلى مَطالبه بجِدّيّة ولا تطرحها كجزء من أولويّاتها.

عاشرًا: هناك قِطاعات في المجتمع الفلسطينيّ بدأت تنظر إلى القائمة المشتركة باعتبارها وحدةً واحدة لا خلاصةَ مركّباتها، وتعتقد أنّ القائمة المشتركة يُمكن أن تُشكّل الإطار التنظيميّ لمشروع سياسيّ جامع يتجاوز العملَ أو التمثيلَ البرلمانيَّيْن. إضافة إلى ذلك، هنالك قِطاعات تنظر إلى القائمة المشتركة على أنّها الإطار السياسيّ الوحيد المنظّم والمؤثّر في المجتمع الفلسطينيّ في السنوات الأخيرة، وهذا التوجّه يعلّمنا أكثر بشأن واقع الحقل السياسيّ الفلسطينيّ حاليًّا ومميّزاته.

خاتمة:

حقّقت القائمة المشتركة إنجازًا انتخابيًّا كبيرًا وغير مسبوق في هذه الانتخابات. يعود ذلك إلى أسباب كثيرة أشارت إليها الورقة، تضافرت وأسهمت في تحقيق هذا الإنجاز. ازدادت نسبة مشاركة العرب في دورة الانتخابات الحاليّة مقارنة بالدورات السابقة، وحصلت القائمة المشتركة على غالبيّة الأصوات، كما بلغ التصويت للأحزاب الصهيونيّة أدنى مستوياته. لعلّ هذا يدلّ على رغبة المواطن العربيّ أن يقوم بدور في السياسة الإسرائيليّة لكن تحت مظلّة القائمة المشتركة كإطار سياسيّ رئيسيّ مهمّ، وربّما هو الأهمّ في هذه المرحلة. في هذا الصدد، السؤال المِلحّ سيكون: ماذا ستفعل القائمة المشتركة بهذا التمثيل والثقة الكبيرَيْن اللذَيْن منحَها إيّاها المجتمعُ العربيّ، سواء أكان ذاك في الشأن المدنيّ أم في الشأن السياسيّ الوطنيّ؟ هل ستعيد إنتاج مفهوم التأثير والتمثيل، أم ستعمل على تنظيم المجتمع أيضًا؟ أي هل ستقود المجتمعَ وترفع سقف خطابه ومَطالبه، أم سيقودها خطابُ المَطالب والتأثير بمفهومه الضيّق الذي يختزل القوميَّ والوطنيّ بالحساب اليوميّ؟

ثمّة تحدّيات كثيرة أمام القائمة المشتركة، ولعلّ أكبرها –في رأينا– هو الإسهام في تطوير الحقل السياسيّ الفلسطينيّ والتعاون مع المؤسّسات السياسيّة الفلسطينيّة الأخرى، والإسهام في تطوير أدوات النضال الشعبيّ والدوليّ. وقد لا تكون الإجابة عن سؤال التوصية على عضو الكنيست بيني چانتس في تشكيل الحكومة تحدّيًا، بل قد تكون فخًّا أمام القائمة المشتركة إذا لم تَعتبر من قرارها في أعقاب الدورة الانتخابيّة السابقة.